



**الفساد يفاقم
متاعب السلطات
الجزائرية**

كص2



**حسن عبدالشافي
مهندس إزالة ألغام
يفوّضه السيسي
لنسف منظومة الفساد**

كص8



**ديمقراطية
النهضة وعرش
الغنوشي:
من يسقط أولا**

كص6



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأحد 20/09/2020

03 صفح

السنة 43 العدد 11826

Sunday 20/09/2020

43rd Year, Issue 11826

العرب

مناورة من باسيل لرفع الحرج عن حزب الله بشأن حقيبة المالية

الحر أو إلى حزب الله، وربما توفر مخرجا لحزب الله من خلال التموية على حساباته وتعاملاته المالية.

وأشارت الأوساط إلى أن باسيل سبق أن اقترح فكرة المداورة، منذ أيام، وتقضي بعدم احتكار المجموعات الطائفية المعروفة للوزارات السيادية، لكنها لفتت إلى أن باسيل يعرف مسبقا أن هذه الفكرة لا تقبل من أي جهة إذا لم تكن خادمة لحظتها، وخاصة بالنسبة إلى

والثاني الشيعي؛ حركة أمل وحزب الله. ولم يصدر بعد رد عن مسؤولين في فصول شيعية تصر على أن تختار هي من يشغل العديد من المناصب. لكن مصدرا سياسيا مطلعا على تفكير الجماعات الشيعية المهيمته قال إن الفكرة لن يكتب لها النجاح على الأرجح.

وتريد الجماعتان الشيعيتان الرئيسيتان في لبنان اختيار الشخصيات التي ستشغل عدا من المناصب من بينها وزير المالية وهو منصب كبير عادة ما يطلق عليه وزارة "سيادية".

ويرغب رئيس الوزراء المكلف مصطفى أديب، وهو سني وفقا لنظام المحاصصة الطائفية في لبنان، في تغيير شامل لقيادة الوزارات التي ظلت حكرا على الطوائف نفسها لسنوات.

وسيكوّن لوزير المالية دور حيوي بينما يرحح لبنان تحت وطأة ديون ثقيلة ويصعب الشلل مصارفه ومع سعي البلاد لاستئناف محادثات متعترجة مع صندوق النقد الدولي وهو ما يمثل أول خطوة وفقا لخارطة طريق وضعتها فرنسا.

ولم تفرج جهود لبنان لتشكيل حكومة جديدة سريعا عن شيء بسبب خلاف على كيفية اختيار الوزراء في بلد تتحدّد فيه الولاءات السياسية على أسس طائفية.

وانقضت في 15 من سبتمبر مهلة تم الاتفاق بشأنها مع فرنسا لتشكيل الحكومة. وتقود باريس جهود إنقاذ لبنان من الانهيار الاقتصادي وعبرت عن غضبها ونصحت الفرقاء بالتحرك السريع.

ويشترط المجتمع الدولي على لبنان إنجاز إصلاحات جديدة وطائرة لدعمه ماليا على الخروج من دوامة الانهيار الاقتصادي المتسارع الذي يشهده منذ نحو عام وفاقمه انفجار مرقا بيروت في الرابع من أغسطس الماضي.

بيروت - قدم جبران باسيل رئيس

التيار الوطني الحر، وصهر الرئيس ميشال عون، اقتراحا لإنهاء الخلاف حول وزارة المالية بعرض فكرة المداورة، أي منح الحقيبة لغير الثنائي الشيعي، وتسليمها إلى إحدى الطوائف الصغيرة، في خطوة قالت أوساط لبنانية إن الهدف منها هو المناورة والبحث عن مخرج لرفع الحرج عن حزب الله.

والتي الآن يدور خلاف شديد حول منصب وزير المالية ما يعرقل إصرار رئيس الحكومة المكلف مصطفى أديب بتقديم تشكيله الحكومي، في ضوء خطوط حمراء من فرنسا والولايات المتحدة أمام أي شخصية محسوبة على الشيعية المهيمته قال إن الفكرة لن يكتب لها النجاح على الأرجح.

وكان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو قد حذر فرنسا من أن جهودها لحل الأزمة في لبنان قد تضعف سدى إذا لم يتم التعامل على الفور مع مسألة تسليح جماعة حزب الله المدعومة من إيران.

ويدور الاقتراح الذي قدمه التيار الوطني الحر، السبت، حول إسناد الوزارات الرئيسية إلى طوائف أصغر في البلد الذي يقاسم فيه المسلمون والمسيحيون السلطة.

واقترح زعيم حزب التيار الوطني الحر الذي أسسه عون ويحالف مع جماعة حزب الله الشيعية "القيام بتجربة توزيع الوزارات المعروفة بالسيادية على الطوائف الأقل عددا وبالتحديد على الدرزيين والعلويين والأرمن والأقليات المسيحية".

وصدر البيان بعدما ترأس جبران باسيل زعيم الحزب اجتماعا للهيئة السياسية للحزب.

وقال مسؤول في التيار الوطني الحر إن الحزب لم يناقش فكرة توزيع الوزارات مع حزب الله أو حركة أمل. وأضاف مسؤول "تقترح استراتيجيتنا خروج للعالمين على شجرة دون سلم".

وأعتبرت الأوساط اللبنانية، سألقة الذكر، أن جبران باسيل، الذي ربط مصيره السياسي بحزب الله، يعمل على إيجاد شخصية ظاهريا تكون مستقلة ومدافعة عن الطائفة التي تنتمي إليها، لكن في الحقيقة يتم البحث عن شخصية متعاضة تكون أقرب إلى التيار الوطني

الجويلي يستعد لفرض نفسه لاعبا أساسيا في ليبيا

تشققات سلطة حكومة الوفاق أعمق من خلاف السراج وباشاغا



من يحتكر ورقة النفط

الخلافات، وأن أول لقاء كان من المزمع عقده، الجمعة، بمدينة سرت (450 كلم شرق طرابلس)، لكن ميليشيات حكومة الوفاق ضغطت على معيتيق، ومنعته من زيارة سرت للمشاركة في الاجتماع. من جانبه، نشر معيتيق، على صفحته الرسمية على موقع فيسبوك، مسودة الاتفاق الذي توصل إليه مع الجيش، والمكونة من 7 نقاط أهمها استئناف إنتاج النفط وتصديره، وتشكيل لجنة فنية مشتركة تشرف على توزيع عائداته.

وبحسب بيان نشره معيتيق عبر حسابه على "تويتر"، فإنه جرى الاتفاق على "إلزام البنك المركزي- طرابلس، بتغطية المدفوعات الشهرية أو الربع سنوية، المعتمدة بالميزانية دون أي تأخير، وبمجرد طلب اللجنة الفنية". وتضمن أيضا "تكوين لجنة فنية مشتركة من الأطراف التي شاركت في المفاوضات، وتشرف على إيرادات النفط، وعلى التوزيع العادل لتلك الإيرادات، وفق أسس منها توزيع العوائد على الأقاليم الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان).

التي أوقفت صادرات النفط يعتمد على نزع السلاح من جميع المنشآت النفطية. وأضاف صنع الله في بيان "ما يحدث من فوضى ومفاوضات بطريقة غير نظامية لا يمكننا معها رفع القوة القاهرة".

من جانبه، نفى البنك المركزي الليبي بشكل قاطع صلتها بتفاهات تتعلق بتوزيع عائدات النفط، ورفض الزج به وبمحافظة الصديق الكبير في هذا الشأن.

ومن الواضح أن الاتفاق على إعادة تدفق النفط يجد معارضة من الجهات التي استثمرته في معارك لبناء تحالفات شخصية محلية أو خارجية، وتبحث عن مخرج تجعلها دائما صاحب القرار.

وكشف بيان للمتحدث باسم الجيش الليبي، أحمد المسماري، عن تفاصيل الاتصالات مع أحمد معيتيق، بمشاركة شيوخ قبائل ونواب برلمانيين، وأنه تم الاتفاق على التوزيع العادل لعائدات النفط. وأضاف البيان أنهم اتفقوا على تشكيل لجنة مشتركة مهمتها حل جميع

ولكنها انقلبت عليه بعد أن تعرّض هجومه إضافة إلى تردده في زج قوات أساسية في المعركة خصوصا القوات الخاصة مما أتاح لتركيا الوقت لإرسال مستشارين وأسلحة ومرقّقة تمكنوا من قلب مسار المعركة.

ويظهر ما يجري أن تشققات حكومة الوفاق أكبر من خلافات السراج وباشاغا، وأن التفاهات الهسهة التي تجمعها يمكن أن تنفجر في أي لحظة لفائدة الشخصيات المرتبطة بشكل مباشر بالميليشيات، والتي قدمت تسهيلات وخدمات وتنسيقا أمنيا مع دول خارجية، وخاصة مع تركيا.

وعكس ظهور خليفة حفتر، الجمعة، لإعلان قرار فتح الباب أمام عودة تدفق النفط، أنه ما يزال الشخصية المحورية في الشرق، وماسكا بالملفات الحيوية، في رد واضح على محاولات القفز عليه لبناء تفاهات مدعومة من هذه الدولة أو تلك.

وقوبل القرار بمعارضة رئيس المؤسسة الوطنية للنفط مصطفى صنع الله الذي قال إن رفع قيود القوة القاهرة

طرابلس - أعلن أسامة الجويلي،

أمر المنطقة العسكرية الغربية التابع لحكومة الوفاق، رفضه لانفصاق فتح النفط الذي تم توقيعها في موسكو بين ممثلي الجيش الوطني برئاسة المشير خليفة حفتر وأحمد معيتيق نائب رئيس المجلس الرئاسي، في خطوة قال مراقبون إن الهدف منها إظهار الجويلي لنفسه لاعبا أساسيا في المرحلة القادمة.

وقال الجويلي في تصريحات لفضائية محلية ليبية "نعلن بجلاء للداخل والخارج بأن (...) أي اتفاق غير معلن سيكون مصيره الفشل"، وأن "من يحرص على وحدة ليبيا فلنظهر تنازلاته، ولن نتعطف عن مصالحه الشخصية في الحوارات الدولية القادمة".

ولم يستبعد المراقبون أن تكون تلك التصريحات قد تمت بتنسيق مع الأتراك لأن تركيا منزوعة من موقف فايز السراج بعد استقالة "مفاجئة" لم تتماش مع خطتها، ولأن مصداقية وزير الداخلية فتحي باشاغا على المحك، وأن الجويلي يقدم نفسه على أنه القائد العسكري الذي هزم خليفة حفتر.

ويعتقد هؤلاء أن الجويلي، الذي كان له دور فعال في التطورات العسكرية التي قادت الجيش إلى الإبتعاد خارج طرابلس، يريد الاستفادة من حالة الصراع بين رؤوس حكومة الوفاق والخلاف على المواقع وشبكة العلاقات الخارجية، ليظهر كشخصية قوية يمكن أن توازن صورة حفتر في الشرق، ويمكن للغرب الرهان عليها لتنفيذ الاتفاقيات التي يجري الإعداد لها في عدة مسارات ودول.

وقد لا تمنح واشنطن من صعود شخصية عسكرية طالما كانت والحدود عام تؤيد خليفة حفتر الذي شجعته عمليا على تحرير طرابلس من خلال مكاملة شخصية من دونالد ترامب،

ووقبل القرار بمعارضة رئيس المؤسسة الوطنية للنفط مصطفى صنع الله الذي قال إن رفع قيود القوة القاهرة



أسامة الجويلي

أي اتفاق غير معلن
سيكون مصيره
الفشل

مشاريع إعلامية صغيرة تفقد أردوغان أعصابه

نجاح الإعلام المعارض يدفع أنقرة لإنشاء وحدة إعلامية لمواجهة «التضليل»

مسجوننا في تركيا، كما أن وضع الإعلام في هذا البلد لم يتحسن رغم إنهاء حالة الطوارئ بعد استمرارها عامين.

وذكر المعهد أنه منذ محاولة الانقلاب واجه المئات من الصحفيين محاكمات جزاء تهم معظما مرتبط بالإرهاب، وقال في تقرير له "وراء هذه الأرقام تكمن قصة الانتهاكات الجسيمة للحقوق الأساسية، ويحتج العشرات من الصحفيين لشهور وأحيانا لسنوات قيد المراقبة في أخطر التهم ذات الصلة بالإرهاب، وفي كثير من القضايا دون اتهام رسمي".

وأضاف التقرير أن الصحفيين يُسجنون "نتيجة لحملة مطولة وذات دوافع سياسية ضد الإعلام"، مشيرا إلى أن تركيا هي "أكثر دولة سجن الصحفيين (في العالم) بلا منازع" على مدى نحو عشر سنوات.

يُذكر أنه وبموجب إجراءات دستورية جديدة، فقد تمّ ربط الإدارة العامة للصحافة والمعلومات بمؤسسة الرئاسة التركية التي أصبحت المخولة بمنح التصاريح للصحافيين بممارسة المهنة، وذلك وفقاً للنظام الرئاسي الذي أعقب انتخابات 2018.

وبهذا لا يحصل الصحفيون على البطاقة الصفراء أو تجديدها إذا لم توافق الرئاسة التركية.

وقال المعهد الدولي للصحافة إن عددا قياسيا من الصحفيين ما زال

والانقلاب بتهم تتصل أساسا بالإرهاب. ووجهت السلطات اتهامات إلى كثير من الأتراك بسبب منشورات لهم على مواقع التواصل الاجتماعي قالت إنها تضمنت إهانات لأردوغان وأعضاء حكومته وهجوما على أسلوب مواجهة جائحة فيروس كورونا.

وبينما يواصل النظام التركي ملاحقة الصحفيين الأتراك والأجانب والتضييق عليهم بشتى السبل، تمّ الكشف عن إلغاء السلطات التركية نهاية العام الماضي تراخيص نحو 685 صحافيا عاملا في البلاد، بحجة تهديد الأمن القومي.

ولا يزال عدد الصحفيين المعتقلين في تركيا هو الأعلى عالميا، بحسب المعهد الدولي للصحافة، مع بقاء وضع الإعلام في تراجع مستمر منذ الانقلاب الفاشل في 2016.

ومنذ الانقلاب الفاشل في صائفة 2016 فتح الرئيس التركي حربا شعواء على الإعلاميين سواء بالطرز من المؤسسات والدفع بهم خارج البلاد، أو بالاعتقالات. وكشف تقرير رسمي أن أعداد الصحف والمجلات في تركيا تراجع خلال عام 2019 بنحو 8 في المئة، بالإضافة إلى حدوث تراجع كبير في مبيعاتها وصل إلى 50 في المئة خلال السنوات العشر الأخيرة، في ظل ضغوط تمارسها الحكومة.

وفي العام الماضي قال معهد الصحافة الدولي إن أكثر من 120 صحافيا محتجزون في السجون التركية وإن الوضع لم يتحسن منذ إنهاء حالة الطوارئ التي استمرت عامين بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في عام 2016. وقال معهد الصحافة الدولي إن مئات الصحفيين حوكموا منذ محاولة

إعلامية صغيرة ناجحة مثل موقع "أحوال" في ظل إقبال المتلقين الأتراك عليها، في وقت تقف فيه ماكينات أردوغان عاجزة عن إقناع الناس وتبرير سياسات الرئيس التركي.

واستبعدت السلطات عشرات الصحفيين من العمل في مؤسسات إعلامية تركية وهم اليوم حاضرون على مواقع التواصل مثل يوتيوب وفيسبوك ويربحون مالا أكثر نتيجة الإقبال على ما يقولون، وأملاكهم معطيات قابلة للتصديق في مقابل إعلام رسمي مبني على الكذب والمزايدة.

ومن المفارقات أن سمعة نظام أردوغان خارج تركيا أفضل لدى بعض العرب والإسلاميين المنبهرين بخطاب الغزو والتصدد العسكري، فيما هي في أسوأ حالاتها داخل البلاد.



«أيلول الأسود»

بعد نصف قرن..

خبرالله خيرالله

كص5